

Distr.: General  
6 January 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة السابعة والخمسون  
البندان ٣٦ و ١٦٠ من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم  
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب لأوجه اهتمامكم إلى آخر عمل فظيع من أعمال الإرهاب الفلسطيني الموجهة  
ضد مواطني إسرائيل.

مساء يوم أمس، حوالي الساعة ٦/٣٠ (بالتوقيت المحلي)، قام انتحاريان فلسطينيان،  
في هجوم منسق، بتفجير نفسيهما في منطقة مكتظة بالحركة في وسط تل أبيب، في واحد  
من أعنف الهجمات الإرهابية التي وقعت منذ بداية حملة الإرهاب الفلسطيني في  
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأدى الانفجاران الكبيران اللذان وقع الواحد منهما على بعد بضعة  
أمتار من الآخر وتفصل بينهما بضع ثوان، إلى نسف موقف لحافلات الباص مكتظ بالناس  
وسوق للمارة، وحوّل الانفجاران منطقة عادية في المدينة إلى كابوس من الفوضى وإلى  
جزرة. وكانت الشحنات المتفجرة القوية محشوة بالمسامير بمختلف أنواعها وبالكرات المعدنية  
لزيادة ألم الضحايا ومعاناتهم، وأسفر الانفجار عن نسف واجهة أحد المباني وتحطيم الجدران  
والنوافذ للعديد من المحلات وأماكن السكن المجاورة، وتطاير الزجاج والشظايا وحتى جثث  
القتلى بأكملها في الهواء. وتوفي حتى الآن ٢٣ مدنيا وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين. ومن  
بين القتلى مواطنون من عدة بلدان إلى جانب إسرائيل، بما في ذلك غانا ورومانيا وبلغاريا.  
ولم يتم التعرف على هوية عدة جثث.

ويأتي هذان الانفجاران في تل أبيب بعد يومين من اكتشاف الجنود الإسرائيليين للجنة المحترقة لماسود ألون البالغ من العمر ٧٣ عاماً، بعد بضع ساعات فقط من إبلاغ أسرته عن اختفائه. وجاء اكتشاف جثة ألون، الذي يبدو أنه ضُرب قبل إحراقه، بعد إعلان كتائب الأقصى، الجناح الإرهابي لحركة فتح التي يقودها الرئيس عرفات، بأنها قتلت مواطناً إسرائيلياً.

وعقب الهجوم الذي وقع في تل أبيب، أسرعت عدة جماعات إرهابية فلسطينية إلى التنافس في إعلان مسؤوليتها - بما في ذلك الجهاد الإسلامي وحماس وكتائب الأقصى. وحدد الإعلان الذي نشرته كتائب الأقصى على موقعها على الشبكة العالمية هوية الإرهابيين الانتحاريين، وامتدحت "الجهاد المقدس" المستمر ووعدت "بالقيام بعمليات انتحارية أخرى". وتضمن البيان الوصف التالي للهجوم: "فجر المهاجم الانتحاري الأول جسده الطاهر في شارع مليء بالناس وبعد ذلك مباشرة قام المهاجم الانتحاري الثاني بتفجير نفسه في شارع مجاور. وتسبب هذا الهجوم الانتحاريان بإلحاق عدد كبير من القتلى والجرحى في مركز الاحتلال الصهيوني في أرضنا". واعتقلت الشرطة الفلسطينية مراسل محطة تلفزيون الجزيرة الذي أرسل خبر إعلان كتائب الأقصى لمسؤوليتها إلى محطته وأتهم بالعمل ضد مصالح الشعب الفلسطيني.

إن إسرائيل تحمّل السلطة الفلسطينية كامل المسؤولية عن هذه الفظائع التي ترتكبها قوات موالية لرئيسها ياسر عرفات. فالقيادة الفلسطينية لم تفشل فشلاً كاملاً فقط في الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن لمحاربة الإرهاب، واعتقال الإرهابيين المعروفين، ووقف جميع أشكال العنف والإرهاب والتجريض، بل إنها قامت بدعم وتشجيع هذه الهجمات بشكل نشيط من خلال إعلامها الرسمي ومؤسساتها التعليمية ومن خلال ما تقدمه من دعم مالي ولوجستي إلى إرهابيين معروفين.

وكأنه أراد تأكيد رفض القيادة الفلسطينية المطلق اتخاذ أي خطوات مهما كان شأنها للوفاء بالتزاماتها بمحاربة الإرهاب، صرح فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية في مقابلة مع مجلة كل العرب الأسبوعية التي تصدر في الناصرة بأن القيادة الفلسطينية لن تعمل من أجل إنهاء الهجمات الإرهابية. وقال القدومي: "إن المقاومة الفلسطينية مشروع شرعي وما دام هناك احتلال سيستمر النضال". وفيما يتعلق بالجماعات الإرهابية مثل حماس، ذكر القدومي: "لم نختلف مطلقاً عن حماس. فحماس حركة وطنية. ومن الناحية الاستراتيجية، ليس هناك خلاف بيننا".

إن التركة الإرهابية للقيادة الفلسطينية تعود إلى الحياة عودة كاملة إذا كانت لا ترى ما يميزها عن الجماعات الإرهابية مثل حماس الملتزمة بتدمير دولة إسرائيل. وفي الوقت الذي تواصل فيه القيادة الفلسطينية محاولاتها التلاعب بالرأي العام الدولي بإدانة نفس الهجمات التي تعلن قواتها مسؤوليتها عنها، فإن تاريخها الحافل باختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن وغيرهما من أعمال الإرهاب الشائنة لا يترك مجالاً للشك في حقيقة مشاعر القيادة الفلسطينية بشأن مشروعيتها وأخلاقية استهداف المدنيين الأبرياء. فالقيادة التي تلهم شعبها بارتكاب الأعمال الإرهابية الانتحارية، وتحتفل بالذين يرتكبونها بوصفهم "شهداء" لا مجرمين، هي قيادة قوضت شرعيتها تقويضاً مميّتا.

وفي مثل هذه البيئة، فإن إسرائيل لم يعد أمامها من خيار سوى أن تتخذ ما يلزم من التدابير الدفاعية لحماية مواطنيها من الأذى. وإن استمرار حملة الإرهاب الفلسطيني لن يؤدي سوى إلى إطالة ألم الشعبين وجعل طريق السلام والمصالحة أكثر صعوبة. كما أن الجهود التي يبذلها أفراد المجتمع الدولي الذين يتحلون بالمسؤولية لجمع الطرفين محكوم عليها بالفشل ما دام حق إسرائيل الأساسي في الحياة ينتهك بهذه الصورة الروتينية والبشعة. لذا فإن منح تنازلات إلى نظام يدعم ويشجع هذه الانتهاكات يشكل ضمناً أكيدا لاستمرار العنف والإرهاب. ولا يمكن أن تتقدم على طريق المفاوضات إلا متى رفضت هذه الهجمات رفضاً قاطعاً قولاً وفعلاً، إذ إن هذه المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق سلام حقيقي ودائم بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

إنني أوجه إليكم هذه الرسالة إلحاقاً بالرسائل العديدة التي تسجل تفاصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأكون ممتناً إذا ما عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، في إطار البندين ٣٦ و ١٦٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرييه ميكيل